

كميل منصور

السياسة الأميركية والمسار التفاوضي*

رافقت تسلّم دونالد ترامب مهمات الرئاسة في الولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تساؤلات بشأن سياسته المرتقبة تجاه الموضوع الفلسطيني. فعلى الرغم من تعبيره عن دعم مطلق لإسرائيل، فإن أسلوبه المتمثل في تعليقات عفوية وإعلانات مفاجئة وضع المراقبين أمام حيرة من أمرهم. فكيف يمكن التفكير في إنجاز تسوية فلسطينية - إسرائيلية تحت تسمية "صفقة العصر" عندما تكون إسرائيل غير معنية بها؟ هل ستكرس الولايات المتحدة وقتاً ورصيماً لمعالجة جميع القضايا التفاوضية، أم ستفضّل إهمال الموضوع وإطلاق العنان للسياسات والتصرفات الإسرائيلية، بحجة أن الموضوع الفلسطيني أصبح أمراً إقليمياً هامشياً؟ وهل الاستمرارية في سياسة ما أصبح يُعرف بـ "الدولة العميقة" ستطغى على، وتضبط، نزوات رئيس عديم الخبرة في السياسة؟ وأخيراً هل تتوافق السياسة الأميركية الإقليمية، بما فيها من تناقضات وتقلبات، مع جهد متواصل في سبيل تسوية فلسطينية - إسرائيلية؟

بعد ذاتها، وإنما سنكتفي بمحاولة ذكر أثر هذه الديناميكيات والتطورات في الموقف الأميركي كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ولنقل منذ الآن إن محاولة فهم العوامل المؤثرة في

بعد مرور أكثر من عام على تولّي

دونالد ترامب الرئاسة في

الولايات المتحدة، تحاول هذه المقالة

معالجة الثابت والمتغير في السياسة

الأميركية تجاه الموضوع الفلسطيني، بما

فيها فكرة إعادة إحياء المسار التفاوضي

الفلسطيني - الإسرائيلي وشروطه وأساسه.

ليس موضوعنا هنا الديناميكيات الداخلية

في الولايات المتحدة، ولا التطورات الإقليمية

* قَدّمت هذه الورقة في الندوة التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في قبرص في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بعنوان: "المسألة الفلسطينية دولياً: قراءة في الواقع الراهن والآفاق"، وستُنشر أوراق الندوة في كتاب يصدر قريباً عن المؤسسة.

الرجوع إلى مضمون وثيقة أميركية تعود إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، وهي مسودة لـ "وثيقة إطار بشأن المفاوضات". فقد كان هذا النص حصيلة مساعي جون كيري مع كل من الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي (في الواقع مع الطرف الإسرائيلي أساساً) في ختام الجولات التفاوضية التي كان قد أطلقها قبل نحو ستة أشهر (نهاية تموز/يوليو ٢٠١٣). وكان وزير الخارجية الأميركي يأمل بأن يتبع موافقة الطرفين على الوثيقة (ولو مرفقة بتحفظات بشأن هذا البند أو ذاك) دخولها في مفاوضات تفصيلية من أجل عقد معاهدة متكاملة. وسنتطرق فيما يلي إلى ما عُرف عن المبادئ التي تضمنتها الوثيقة، وسنسعى بعد ذلك لمعرفة التعديلات التي أدخلتها إدارة ترامب على هذه المبادئ.

١ - وثيقة جون كيري

على الرغم من أن وثيقة كيري لم تُنشر بنصها الكامل، فإن أمير تيبون، مراسل صحيفة "هآرتس"، أطلع عليها في واشنطن بعد أكثر من ثلاثة أعوام على صوغها^٢، وعرض ما جاء فيها من بنود، مقتبساً منها مقتطفات تعبر، على ما أعتقد، عن حقيقة ما توصل إليه كيري من صيغ. ومن الجدير بالذكر أن ثمة نسختين للوثيقة: مسودة أولى قرأها كيري أمام محمود عباس في باريس في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومسودة ثانية قرأها الرئيس أوباما أمام عباس في واشنطن في ١٦ آذار/مارس. وكان كيري قد وضع صيغة المسودة الأولى بتنسيق كامل مع نتنياهو، في حين أن التعديلات التي تضمنتها المسودة الثانية وُضعت، على ما يبدو، من دون تنسيق مسبق مع رئيس الحكومة الإسرائيلية. غير أن هذه التعديلات،

هذا الموقف لن تكون يسيرة، وذلك بسبب عدم قدرة أحد على التنبؤ بخطوات الرئيس الأميركي، وبسبب تسارع التحولات السياسية - الاستراتيجية على المستوى الإقليمي. سنتطرق إلى موقف الولايات المتحدة من القضايا المتنازع عليها أولاً، ومن الإطار التفاوضي ثانياً.

I - قضايا التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية

كما هو معروف، فإن هذه القضايا، ومنذ انطلاق مفاوضات التسوية الدائمة في سنة ١٩٩٩، تشمل الحدود والأمن، والقدس، واللاجئين. وقد أُضيف إليها منذ سنة ٢٠٠٣ بند يتعلق بطبيعة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة فلسطين. وبما أنه ليس لدينا، حتى كتابة هذه السطور، أجوبة قطعية معلنة عن موقف الرئيس الأميركي الرسمي من كل من هذه القضايا، فإن من المفيد اعتماد قاعدة مرجعية كنقطة انطلاق، وذلك من خلال الرجوع إلى التوجهات التي كانت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قد توصلت إليها لجسر الهوة بين الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة محمود عباس. من الممكن مثلاً أن نجد مثل هذه القاعدة المرجعية في مبادئ التسوية التي عرضها وزير الخارجية جون كيري قبيل تركه منصبه، وذلك في خطاب ألقاه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، غير أنه، نظراً إلى أن هذه المبادئ أتت في فترة توتر شديد بين الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها، في حينه، وحكومة نتنياهو، ارتأينا أن من الأفضل

سَلَّمها الرئيس جورج دبليو بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون في واشنطن في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لدى اتفاق الطرفين على خطة فك الارتباط في قطاع غزة، إذ تضمنت الرسالة جملة تلميحات أميركية لإسرائيل، وأوردت بشأن الحدود ما يلي:

”على ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل، فمن غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩.“^٤ على الرغم من أن مسودة كيري ذكرت خط سنة ١٩٦٧، وأوحت بنوع من التوازن فيما يتعلق بتبادل الأراضي، فإن إشارتها إلى ”التطورات اللاحقة“ (أي ضمناً إلى المستعمرات) لا تمنح أي ضمان بأن المفاوضات التفصيلية التي ستجري بعد توقيع وثيقة الإطار لن تكون عقيمة بشأن طبيعة وطرق احتساب مساحة الأراضي التي قد تُعرض على الطرف الفلسطيني تعويضاً عن الكتل الاستيطانية المرشحة للضم إلى دولة إسرائيل. كما توجي الإشارة إلى ”متطلبات إسرائيل الأمنية“ (وهذه الإشارة لم تكن واردة في رسالة بوش إلى شارون بشأن الحدود) بأن ما قد يُطرح في المحادثات التفصيلية لن يتعدى سيادة فلسطينية منقوصة على الحدود والمعابر والأجواء. ومثلما هو معروف، فإن المطالب الأمنية الإسرائيلية تشتمل على وجود مواقع عسكرية إسرائيلية داخل الدولة الفلسطينية (وضمناً ممرات بين الإقليم الإسرائيلي وهذه المواقع)، الأمر الذي يشكل تقييداً إضافياً للسيادة الفلسطينية. وتنصّ مسودة الإطار فيما يتعلق

باستثناء مسألة القدس، كانت تجميلية ليس إلا. ومن الضروري أن نلاحظ أن الرئيس الفلسطيني نفسه لم يستلم أي نص مكتوب من المسودتين، ومن المعروف أنه رفض كليهما.

أ - قيام دولة فلسطينية

لم تكن فكرة قيام دولة فلسطينية في حال إنجاز اتفاق إسرائيلي - فلسطيني موضع تساؤل في وثيقة كيري، ولم تنصّ الوثيقة على، أو تلمح إلى، إمكان أن تكون نتيجة المفاوضات غير ذلك. فهذا الموضوع كان محسوماً منذ مفاوضات كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠، وقد أعاد بنيامين نتنياهو تأكيده في خطابه أمام جامعة بار - إيلان في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، مع أنه كرر فيه شروط إسرائيل التعجيزية للموافقة على قيام دولة فلسطينية، مضيفاً إليها شروطاً تعجيزية أخرى.

ب - الحدود والأمن

فيما يتعلق بحدود الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها في ختام المفاوضات التفصيلية، فإن وثيقة كيري نصت على الآتي: ”سيتم التفاوض بشأن الحدود على أساس خطوط سنة ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي يُتَّفَق عليه ويجري التفاوض بشأن حجمه وموقعه، وبحيث يكون لفلسطين إقليم قابل للحياة تنسجم مساحته مع المساحة التي كانت تسيطر عليها مصر والأردن قبل ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومع تواصل إقليمي في الضفة الغربية. سيحتاج الطرفان، لدى تفاوضهما بشأن الحدود، إلى أن يأخذا بعين الاعتبار التطورات اللاحقة ومتطلبات إسرائيل الأمنية.“^٥ من المفيد أن نذكر هنا رسالة كان قد

بهذا الأمر على أن انسحاب القوات الإسرائيلية سيتم على مراحل وبالتدريج، من دون تحديد أي مهلة زمنية للانسحاب.

ج - القدس

تقول المسودة إن مدينة القدس يجب ألا تُقسّم. وتضيف في نسخة شباط/فبراير ٢٠١٤: "تسعى إسرائيل لأن تكون مدينة القدس معترفاً بها دولياً كعاصمتها، ويسعى الفلسطينيون لأن تكون القدس الشرقية عاصمة دولتهم." كم هي زائفة هذه الموازنة بين الطرفين! غير أن نسخة آذار/مارس ٢٠١٤ عدّلت هذا البند وأوضحت أن على اتفاق الوضع النهائي أن ينص على أن تكون "القدس الشرقية بمثابة العاصمة الفلسطينية." ومع أن هذا التعديل جاء بعد أن رفض الطرف الفلسطيني التعامل مع النسخة الأولى، إلا أنه، كما أسلفنا، لم يتم بالتنسيق مع إسرائيل، الأمر الذي كان يعني أن هذه الأخيرة قد لا تقبل به، أو قد "نضع" القدس الشرقية في ضواحي القدس مثل أبو ديس.

د - اللاجئين

فيما يتعلق بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، فإن المسودة تنص على التالي: "إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ستمنح وطناً قومياً لجميع الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئين، وستؤدي بالتالي إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين التاريخية، وإلى وضع حد للتعبير عن أي ادعاءات ناتجة من هذه القضية ضد إسرائيل." وتضيف المسودة أن السماح بالدخول إلى إسرائيل، في حالات إنسانية خاصة، "ستقرره إسرائيل، من دون أي التزام، ووفقاً لتقديرها وحدها."^٦ هنا أيضاً، كما في موضوع الحدود، من الجدير أن

نذكر ما جاء في رسالة بوش إلى شارون في ربيع ٢٠٠٤: "إن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من توطينهم في إسرائيل."^٧ من جهة أخرى، تتضمن مسودة كيري إشارة إلى "جهود دولية لمعالجة المطالب" المتعلقة باليهود الذين تركوا البلاد العربية، وهذه الإشارة لم تكن واردة في رسالة بوش إلى شارون.

هـ - طبيعة الاعتراف المتبادل بين الدولتين
تنص الوثيقة على أن هدف المفاوضات هو تحقيق رؤية دولتين لشعبين: "فلسطين: الدولة القومية للشعب الفلسطيني، وإسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي." وللتخفيف من الأثر السلبي لهذا النص في الطرف الفلسطيني، تضيف المسودة أن هذه الرؤية تتوافق مع "حقوق متساوية كاملة ومن دون تمييز ضد أي فرد من أي جماعة إثنية أو دينية."^٨

٢ - أبعاد وثيقة جون كيري

تتضمن وثيقة كيري إيماءتين إيجابيتين لا غير في اتجاه موقف منظمة التحرير الرسمي: الإشارة إلى خطوط ١٩٦٧، وإلى القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية. وقد أوضحنا أعلاه ضعف هاتين الإيجابيتين من حيث صدقيتهما أو قابليتهما للتنفيذ. والأمر الأكثر خطورة من ذلك هو أنه جرى تسويقهما كجزء من رزمة تتضمن تنازلات صريحة وبعيدة الأثر، مثل شطب حق العودة

وجيسون غرينبلات، المستشار القانوني لمجموعة ترامب للأعمال سابقاً وممثله الخاص للمفاوضات الدولية. ومن جهة أخرى، نجد أن الذين يحتلون المناصب الرسمية العليا في إدارته هم من المحافظين الداعمين بشدة لحكومة نتنياهو، ولا سيما أن وتيرة التغييرات المتلاحقة في التعيينات أوصلت أمثال مايك بومبيو إلى منصب وزير خارجية، وجون بولتون إلى منصب مستشار الرئيس للأمن القومي في ربيع سنة ٢٠١٨. سنحاول فيما يلي استكشاف ما أحدثته إدارة ترامب من تغييرات في موقف واشنطن تجاه القضايا التفاوضية، وفي سلوكها العملي تجاه مسائل تحجف في كيفية تسوية هذه القضايا مستقبلاً.

بالنسبة إلى القضايا التفاوضية نفسها، لم نعثر، حتى كتابة هذه السطور، على مواقف رسمية من كل منها، ولذلك سنستعين، بين مصادر أخرى، بالتقرير الذي قدمه صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات، أمام المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد تضمن التقرير نتائج الاتصالات الدبلوماسية التي شارك فيها الرئيس الفلسطيني، بما فيها الفهم الفلسطيني لاقتراحات جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات (وما يمكن تسميته أفكار كوشنير - غرينبلات).

أ - قيام دولة فلسطينية

مع تولي دونالد ترامب الرئاسة، لم يعد قيام دولة فلسطينية من المسلمات. فكلنا نذكر تصريحه في شباط/فبراير ٢٠١٧ خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نتنياهو: "أتطلع إلى دولتين وإلى دولة واحدة، ويروقني الحل الذي يروق لكلا الطرفين... يمكنني التعايش

للأجنيين الفلسطينيين، أو الاعتراف بإسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي. ومن اللافت للنظر أن كيري منح الجانب الإسرائيلي في نص يُفترض أن يكون نصاً أميركياً - إسرائيلياً - فلسطينياً مشتركاً ما لم يمنحه الرئيس بوش لشارون في نص ثنائي أميركي - إسرائيلي، وذلك في موضوعين: تحديد حدود الدولة الفلسطينية انطلاقاً من متطلبات إسرائيل الأمنية؛ الإشارة إلى مسألة اليهود الذين تركوا البلاد العربية كما لو أنها موازية لقضية اللاجئين الفلسطينيين. من الضروري أخيراً أن نسجل أن وثيقة كيري لم تتضمن أي ذكر لتجميد النشاط الاستيطاني فور إطلاق المفاوضات التفصيلية سوى بالنص على أن الطرفين "سيبدلان قسارى جهدهما للحوول دون تدهور الجو".^٩ وكما كانت الحال منذ توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فإن الرفض الإسرائيلي لتجميد النشاط الاستيطاني (وكذلك الدعم الفعلي الأميركي لهذا الرفض) ظل على حاله، واستمر كسيف مسلط على الطرف الفلسطيني من أجل إرغامه على أن يختار إما الرضوخ للشروط الإسرائيلية - الأميركية، وإما مشاهدة أرضه تُقسّم بشكل ثابت ومتواصل.

٣ - إدارة ترامب وقضايا التسوية

إذا كان ما سبق يمثل موقف إدارة اعتبرت معادية لبنيامين نتنياهو، فما عساه يكون موقف إدارة جديدة يشارك جناحها، القريبان من رئيس الحكومة الإسرائيلية، في صنع القرار في واشنطن. فمن جهة، هناك الرئيس ترامب نفسه ومساعدوه الشخصيون، وخصوصاً جاريد كوشنير، صهره ومستشاره لعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية،

الأردن، بينما تبقى الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

- تبقى المياه الإقليمية والأجواء تحت سيطرة إسرائيل.

- تحتفظ إسرائيل بالصلاحيات الأمنية الشمالية من أجل مواجهة حالات الطوارئ.

- يقام تعاون أمني يشمل الدولتين ومصر والأردن والولايات المتحدة وأي دولة أخرى ترغب في المشاركة.

- تشارك الدولة الفلسطينية في إدارة المعابر الدولية، وتحتفظ إسرائيل فيها بالصلاحية الأمنية الشمالية.

- توفر إسرائيل تحت سيادتها ممراً آمناً بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

- يوافق الطرفان على أن رسم الحدود النهائية للدولة الفلسطينية سيتم في مرحلة لاحقة ضمن جدول زمني محدد.

من الواضح أن هذا التصور الأميركي، إذا مثل فعلاً ما قد يُطرح عند إعلان مشروع

كوشنير - غرينبلات، يدعي إضفاء تسمية "دولة" على المناطق التي تقع تحت ولاية

السلطة الفلسطينية والمناطق التي ستضاف إليها، مع أن القيود الذي يفرضها على

صلاحيات هذه الدولة تعني من الناحية العملية، استمرار الحكم الذاتي الفلسطيني

ليس إلا. وفي مقابل هذه التسمية الفارغة من المضمون، يمنح إسرائيل ما لم يمنحه إياها

اتفاق أوسلو، وهو الضم المبكر لجزء من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. أما

أجزاء المنطقة "ج" التي لا تحوّل إلى السلطة الفلسطينية ولا إلى السيادة الإسرائيلية،

فستبقى مصنفة كذلك إلى أجل غير مسمى، أي ستبقى عملياً تحت السيطرة الإسرائيلية. فهل

يعني ذلك أن التصور الأميركي يتطلع عملياً

مع أي منهما. "ماذا يعني هذا الموقف؟ هل من الممكن تصور مفاوضات فلسطينية -

إسرائيلية لا تؤدي في ختامها إلى قيام دولة فلسطينية تعترف بها الولايات المتحدة

وإسرائيل؟ لا أعتقد أن أي نجاح لمفاوضات جدية بين منظمة التحرير والحكومة

الإسرائيلية يمكن أن يؤدي إلى اتفاق على غير ذلك، إنما كلام الرئيس الأميركي يعني أن

الطرف الإسرائيلي سيجد فيه ما يسمح له برفع سقف مطالبه في مقابل موافقته على

قيام الدولة الفلسطينية.

ب - الحدود والأمن

ليس من المعروف ما إذا كان المقترح

الأميركي سيتضمن مبدأ تبادل الأراضي على أساس احتساب مساحة الضفة الغربية قبل

احتلالها في سنة ١٩٦٧، مثلما لمحت وثيقة كيري. لكن يبدو، استناداً إلى تقرير عريقات،

أن أفكار كوشنير - غرينبلات تتفادى طرح مبادئ الحدود النهائية، وتقرح خطوات

وإجراءات يمكن تنفيذها بسرعة:

- تعلن الولايات المتحدة في وقت مبكر موافقتها على ضم كتل استيطانية إلى

إسرائيل بما قد يمثل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية (من دون توضيح كيفية احتساب

النسبة).

- تنسحب القوات الإسرائيلية من بعض

المناطق المصنفة "ج" كي تضاف إلى

المناطق المصنفة "أ" و"ب"، وذلك بالتدرج، بحسب "الأداء الفلسطيني" ومن دون ذكر

مواعيد محددة.

- تُعلن دولة فلسطين ضمن الحدود التي

تمارس فيها السلطة الفلسطينية صلاحياتها.

- تبقى القوات العسكرية الإسرائيلية

متمركزة على الجبال الوسطى وعلى طول نهر

ج - القدس

خلال حملته الانتخابية، وبعد تجاهل الموضوع، أخذ المرشح دونالد ترامب يعلن ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أنه سينقل السفارة الأميركية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في حال فوزه. وفي خطاب ألقاه أمام أعضاء اللوبي اليهودي الأميركي إيباك في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، قال ترامب: "سننقل السفارة الأميركية إلى العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، القدس". غير أنه، بعد توليه الرئاسة، بدا كأنه يتردد، أو على الأقل ينتظر اللحظة الملائمة للقيام بهذه الخطوة. ثم، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فاجأ العالم بإعلانه اعتراف الولايات المتحدة الرسمي بالقدس عاصمة دولة إسرائيل^{١١}. ومن الجدير ملاحظة أن الرئيس الأميركي بقراره هذا قسم الخطوة الأميركية إلى إجراءين: الأول الاعتراف، والثاني النقل الفعلي، في حين أن "قانون سفارة القدس" الذي كان الكونغرس الأميركي قد أقره في سنة ١٩٩٥ لم ينص إلا على إجراء موحد. ولعل الرئيس أراد بهذه التجزئة تخفيف عنفوان الاحتجاجات المتوقعة، ثم امتصاصها، تمهيداً لاختيار التوقيت الملائم للقيام بالنقل الفعلي للسفارة. على أي حال، مع أن ترامب صرح في خطابه أن ليس للولايات المتحدة موقف من حدود القدس الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن هذا الأمر متروك لمفاوضات الوضع النهائي، إلا أنه ذكر القدس الإسرائيلية ك"المكان حيث يصلي اليهود عند الحائط الغربي، وحيث يمر المسيحيون بمحطات الصليب، وحيث يصلي المسلمون في المسجد الأقصى". بكلام آخر، وصف الرئيس الأميركي

إلى دولة فلسطينية يكون مركزها قطاع غزة (بعد إسقاط حكومة "حماس")، وتجريده من السلاح، وتكون أجزاء الضفة الغربية تابعة لها وواقعة في الوقت ذاته تحت المظلة الإسرائيلية؟

أما سلوك إدارة ترامب تجاه ما من شأنه التأثير في التفاوض بشأن الحدود، أعني تجاه الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، فكان أكثر مرونة تجاه إسرائيل مما كانت تعلنه إدارة أوباما. فبينما كانت هذه الأخيرة تدعو إلى تجميد النشاط الاستيطاني، اكتفت الإدارة الجديدة بالقول إن بناء مستعمرات جديدة، أو توسيع المستعمرات الموجودة بما يتخطى حدودها الحالية، لا يساعدان في تحقيق السلام. حتى إن تصريحاً للبيت الأبيض في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لم يتردد في أن يشمت بالإدارات الأميركية السابقة بالقول إن "المطالب السابقة بتجميد الاستيطان لم تساعد في دفع محادثات السلام قدماً"، الأمر الذي يعني ضمناً أن الإدارة الجديدة تنوي مواصلة أقوالها مع أفعالها، بخلاف الإدارات المتعاقبة التي غضت النظر عملياً عن الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية. على أي حال، شهدت سنة ٢٠١٧ (أي بما يشمل فترة الأشهر الأحد عشر الأولى من ولاية ترامب) زيادة ملحوظة في عدد الوحدات السكنية التي تم التخطيط لها، إذ بلغ العدد ٦٧٤٢ وحدة في مقابل ٢٦٢٩ وحدة في سنة ٢٠١٦، الأمر الذي يشير إلى شعور الإسرائيليين بأنهم باتوا يتمتعون بدعم ضمني من الإدارة الأميركية، وخصوصاً أن ٦٦٪ من الوحدات المخطط لها تخص المستعمرات التي تقع خارج الكتل الاستيطانية.

تبلغ ١٢٥ مليون دولار) عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أفاد مفوض الوكالة العام بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب حجب تمويلاً قدره ٣٠٥ ملايين دولار، أي أكثر كثيراً من المبلغ المذكور في كانون الثاني/يناير. وعليه، تكون الولايات المتحدة قد قررت تخفيض مساهمتها لسنة ٢٠١٨ إلى ٦٠ مليون دولار فقط من أصل ٣٦٥ مليون وعدت بتقديمها. ١٢ وهذا التصرف يشير إلى أن الرئيس الأميركي قد يتبنى منحى مشابهاً لقراره بشأن القدس، وهو إخراج قضية حق العودة من جدول أعمال المفاوضات. فالقرار لم يكن ذا بعد مالي فقط، بل إنه أتى أيضاً بحجة معاقبة القيادة الفلسطينية على تجميد اتصالاتها بالإدارة الأميركية بعد قرار الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، وعلى خلفية حملة متصاعدة في الكونغرس ومن أوساط محافظة مؤيدة لإسرائيل ضد الأونروا. فهذه الحملة أخذت على الوكالة: منحها أبناء وأحفاد لاجئي ١٩٤٨ صفة اللاجئين، وهو الأمر الذي يرى هؤلاء أنه ساهم في ديمومة المشكلة وديمومة الوكالة نفسها؛ سوء إدارتها المزعوم، وسماعها للعاملين فيها - من موظفين ومعلمين - بمعاداة إسرائيل وزرع فكر معاداة إسرائيل لدى الجيل الناشئ في مدارسها، وكذلك تغاضيها عن الذين يستعملون مقارناتها وتسهيلات للقيام بما يوصف بـ "أعمال إرهابية".

لقد كانت الأونروا منذ نشأتها إلى يومنا هذا تعبيراً، ولو ناقصاً، عن مسؤولية المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجاه ما حلّ بفلسطين. ومن المفيد هنا أن نذكر بأن الجمعية العامة

البلدة القديمة كما لو أنها جزء من القدس الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية. وهنا يبرز السؤال: هل ثمة ما يمكن التفاوض بشأنه فيما يتعلق بالقدس عندما يضع "الوسيط" الأميركي قلب القدس المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ضمن العاصمة الإسرائيلية؟ والجواب عند ترامب نفسه. فخلافاً لما كان قد أعلنه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تحديد حدود القدس كإحدى قضايا مفاوضات الوضع الدائم، فإنه تباهى في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بأنه سحب موضوع القدس من طاولة المفاوضات. وهذا الموقف يشكل انتهاكاً صريحاً من طرف الشاهد الأميركي لإعلان المبادئ الفلسطينية - الإسرائيلي الموقع في حديقة البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي أشار إلى القدس كإحدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي (المادة ٥، الفقرة ٣).

ولمزيد من تأكيد الموقف الأميركي من القدس، فإن من الضروري الرجوع إلى خطاب محمود عباس أمام اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. إذ صرح الرئيس الفلسطيني بأن المعروض على الجانب الفلسطيني هو أن تكون بلدة أبو ديس في ضواحي القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، مؤكداً بذلك ما كانت وسائل الإعلام قد تناقلته في إثر اجتماعه بمحمد بن سلمان، ولي عهد المملكة العربية السعودية، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

د - اللاجئون

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اتخذ الرئيس الأميركي قراراً بحجب مبلغ ٦٥ مليون دولار (من أصل دفعة أولى متوجبة

- تعترف دول العالم بدولة فلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني.
من نافل القول إن كلاً من المقولتين يتضمن تنازلاً فلسطينياً جوهرياً. فالمقولة الأولى تعني بمفعول رجعي أن الأرض التي تفرض إسرائيل سيادتها عليها لم تكن جزءاً من الوطن الفلسطيني، وأن الفلسطينيين الذين يقطنون في إسرائيل اليوم غرباء في وطن غيرهم، وأن أراضي من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتي تدّعي إسرائيل ضمها إليها (ماضياً وحاضراً ومستقبلاً)، تخص الوطن القومي للشعب اليهودي. أما المقولة الثانية، فتعني أن الوطن القومي الفلسطيني ما هو إلا ما تبقى ممّا لم تضمه إسرائيل إليها، وأن الفلسطينيين الذين لجأوا عام النكبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول المجاورة ليس لهم حق العودة إلى ديارهم وقراهم.

من غير الواضح ما إذا كان إيراد المقولتين في أفكار كوشنير - غرينبلات يعني توافقاً أميركياً - إسرائيلياً على أنهما يشكلان شرطين مسبقين يتوجب على الجانب الفلسطيني القبول بهما قبل البدء بالمفاوضات التفصيلية (بشأن الحدود مثلاً)، أم أنهما مرتبطتان بخطوة إسرائيلية مقابلة. ففي وثيقة كيري، بدأ الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية كما لو أنه الثمن الذي يتوجب على الطرف الفلسطيني أن يدفعه للحصول على موافقة إسرائيل بتضمين الوثيقة إشارة إلى حدود سنة ١٩٦٧.

II - الإطار التفاوضي الإقليمي

بعد تلمّس ملامح موقف إدارة ترامب من القضايا التي تشكل النقاط الرئيسية في

للأمم المتحدة أدخلت منذ سنة ٢٠٠٢ فقرة إضافية على قرارها السنوي المتعلق بوكالة الغوث، تنصّ على ضرورة استمرار أعمالها "ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين".^{١٣} ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة امتنعت حتى سنة ٢٠١٧ من التصويت على القرار المتكرر سنوياً، في حين أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تصوّت ضده. فهل يشكل حجب جزء من التمويل الأميركي للوكالة، والحملة في الكونغرس ضد هذه الأخيرة، خطوة نحو التحاق ترامب بنموذج التصويت الإسرائيلي؟ مهما يكن من أمر، فإن تقرير صائب عريقات أمام المجلس المركزي يشير إلى أن أفكار كوشنير - غرينبلات تتحدث عن "حل عادل لقضية اللاجئين من خلال دولة فلسطين"، من دون أي تفصيل آخر.

هـ - طبيعة الاعتراف المتبادل بين الدولتين

لعل ترامب أكثر من أي رئيس أميركي سابق، شدد على العلاقة بين دولة إسرائيل والشعب اليهودي، كما لو أن العبارتين متساويتان. ففي زيارته لإسرائيل في أيار/مايو ٢٠١٧، صرّح الرئيس الأميركي في "متحف إسرائيل" في القدس قائلاً: "أقف في رهبة أمام إنجازات الشعب اليهودي، وأنا ألتزم بالوعد التالي أمامكم: ستقف إدارتي دائماً مع إسرائيل".

على أي حال، يؤكد تقرير عريقات ما كان قد جاء في وثيقة كيري الأنفة الذكر بالنسبة إلى طبيعة الاعتراف المتبادل بين الدولتين.

فبحسب التقرير، فإن أفكار كوشنير -

غرينبلات تتضمن ما يلي:

- تعترف دول العالم بدولة إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي.

الترتيب الإقليمي العربي - الإسرائيلي. وليس من المبالغة القول إن من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى تهميش الفلسطينيين كفاعل يقرر مصيره بنفسه.

من الضروري التشديد على أن الاستعانة الأميركية بالدول العربية كأداة للضغط على القيادة الفلسطينية في الموضوعات التفاوضية الفلسطينية - الإسرائيلية ليس جديداً. فمنذ توقيع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان الأميركيون يلجأون إلى مصر أو الأردن للضغط من أجل تليين الموقف الفلسطيني من هذا الموضوع التفاوضي أو ذاك. كما أن واشنطن استغلت إعلان "مبادرة السلام العربية" في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ لحضّ دول الخليج العربية على اتخاذ خطوات تطبيقية تجاه إسرائيل. فمثلاً، بعد أن قررت القمة العربية التي عُقدت في الرياض في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ تفعيل المبادرة، دعا الرئيس جورج دبليو بوش في ١٦ تموز/يوليو التالي إلى عقد مؤتمر دولي لإحياء محادثات الوضع النهائي (عُقد في أنابوليس في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر)، وأرفق دعوته بمطالبة الدول العربية بأن تقوم بـ"البناء على" مبادرة السلام العربية من خلال اعتماد الخطوات التالية: "إنهاء الخرافة التي تقول إن إسرائيل غير موجودة، ووقف التحريض على الكراهية في وسائل الإعلام الرسمية، وإرسال زوار على مستوى الوزراء إلى إسرائيل."^{١٤}

ثمة مناسبة أخرى لا تقل دلالة بشأن العلاقة بين المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والضغط العربي المرجو أميركياً وإسرائيلياً، وهي تعود إلى فترة أقرب إلينا. ففي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٦، بادر جون

جدول أعمال أي مفاوضات لتسوية فلسطينية - إسرائيلية، يتساءل المرء عن مصدر الثقة بالنفس التي عبّر عنها الرئيس الأميركي مراراً بزعمه القدرة على إنجاز "صفقة العصر". كيف يمكن التوصل إلى تسوية مع الطرف الفلسطيني، في الوقت الذي يميل الموقف الأميركي من القضايا التفاوضية إلى مصلحة إسرائيل أكثر من أي وقت مضى؟ من جهة أخرى، لا يمكن إنكار الجهد الذي يقوده الثنائي كوشنير - غرينبلات بشأن الموضوع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو لبّ هذا الجهد؟

سنرى فيما يلي كيف أن هذا الجهد منصب أساساً على إنشاء ترتيب استراتيجي إقليمي من خلال إقامة إطار تفاوضي إقليمي. وستتوقف عند موقف كل من مصر والسعودية من جهة، وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، من الإطار الإقليمي المفترض إنشاؤه.

١ - هدف الإطار التفاوضي

إن لبّ الجهد الأميركي ليس منصباً على إيجاد حلول للقضايا التفاوضية كهدف بحد ذاته، وإنما على إقامة ترتيب إقليمي يضم إسرائيل، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وإلى حد معين الأردن. وما الاهتمام الأميركي بالقضايا التفاوضية إلا أداة في سبيل إقامة ترتيب إقليمي يكون قادراً على مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. وإذا كان الأمر كذلك، فالمطلوب هو جعل الدول العربية المعنية تضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بما يُعرض عليه، وتجيير أي إنجاز فلسطيني - إسرائيلي كمبرر يسمح لها بالانخراط في

د - توافق الولايات الأميركية على البناء في الكتل الاستيطانية الكبيرة في مقابل تجميد البناء في المستعمرات المعزولة.
هـ - تلتزم الولايات المتحدة بإحباط أي تحرك ضد إسرائيل في مؤسسات الأمم المتحدة.

كما هو واضح، لم تكن خطة نتنياهو سوى إطار إقليمي خالٍ من أي مضمون إيجابي فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني (أكان ذلك بالنسبة إلى قيام الدولة الفلسطينية، أو الحدود، أو القدس)، إلا إنه مليء بعدد من المكاسب الإسرائيلية المحتملة، مثل: إقامة علاقات علنية مع دول الخليج؛ مواصلة النشاط الاستيطاني؛ تحييد المبادرات الفلسطينية على الساحة الدولية. وقد يكون الترتيب الإقليمي الذي تهيئه الإدارة الأميركية مطابقاً لخطة نتنياهو ذات النقاط الخمس مع بعض التحسينات السطحية، فعندما طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية خطته أمام زعيمَي مصر والأردن في شباط/فبراير ٢٠١٦، لم تكن الخطة قابلة للموافقة من جانبهما، إلا إن الظروف الإقليمية تغيرت منذ ذلك الحين: فقد توثقت العلاقات الأميركية بكل من السعودية وإسرائيل، ونوعاً ما مع مصر، بشكل ملموس فور تسلم الرئيس ترامب زمام الحكم وإدائه اتفاقية فيينا بشأن المشروع النووي الإيراني (الموقع في تموز/ يوليو ٢٠١٥)، وترسّخ النفوذ الإيراني في سورية بهدف إنقاذ النظام السوري بفضل التدخل العسكري الروسي، وتفاقم شعور كل من السعودية وإسرائيل بالخطر الإيراني، بينما شهدت مكانة القيادة الفلسطينية مزيداً من التدهور داخلياً وعربياً. وفي اعتقادي، فإن الإطار الإقليمي الذي

كيري إلى دعوة الملك الأردني عبد الله، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبنيامين نتنياهو إلى اجتماع سري في العقبة. لم يُدعَ الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الاجتماع، مع أن كيري أفاده علماً به مسبقاً. كان هدف كيري الحصول على موافقة المجتمعين على خطة تشكل ما يمكن اعتباره إعادة صوغ لبنود وثيقة كيري لسنة ٢٠١٤ والمعروضة أعلاه، ما عدا ربما إضافة جملة تشير إلى "تنفيذ رؤية قرار ١٨١ (قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧)"، بحجة أن القرار يقضي بإنشاء دولتين لشعبين، دولة يهودية ودولة عربية^{١٥}. وبينما بدا أن الزعيمين العربيين مستعدان للموافقة على الخطة، فإن نتنياهو امتنع من إعطاء رده عليها بالإيجاب أو الرفض، مثيراً تحفظات عليها، وشارحاً أن المبادئ المذكورة في الخطة مفصلة أكثر من اللازم.

غير أن من اللافت للنظر فيما يتعلق بالإطار الإقليمي الذي نحن في صده هنا، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية قام بدوره في الاجتماع نفسه بتقديم خطة ذات خمس نقاط،^{١٦} هي التالية:

أ - توافق إسرائيل على عملية بناء

"ضخمة"، وعلى مشاريع اقتصادية

للفلسطينيين في المنطقة "ج" في الضفة

الغربية، وعلى مشاريع بنية تحتية في غزة.

ب - تقوم إسرائيل بالإشارة إيجابياً وعلناً

إلى مبادرة السلام العربية، وتعبّر عن

استعدادها لمناقشة بنودها مع الدول العربية.

ج - تدعم الدول العربية مبادرة سلام

إقليمية، بما يتضمن عقد قمة علنية بمشاركة

المسؤولين الرئيسيين في السعودية والإمارات

ودول سنية أخرى ونتنياهو نفسه.

يطرحه مندوبو الرئيس الأميركي أمام المسؤولين في السعودية ومصر، من المرجح أن يتضمن مزيجاً من نقاط بعضها مقتطف من وثيقة كيري (أي أفكار تسوية بشأن قضايا تفاوضية فلسطينية - إسرائيلية)، وبعضها الآخر مستخرج من خطة نتنياهو (أي مجرد ترتيب إقليمي خالٍ من أي مضمون بشأن القضايا التفاوضية الفلسطينية - الإسرائيلية). والسؤال الذي لا بد من أن نطرحه هو: إلى أي درجة يسعى محاورو واشنطن العرب لإغناء مشروع أميركي محتمل، بأفكار جوهرية داعمة للموقف التفاوضي الفلسطيني في مقابل اندماجهم في الترتيب الإقليمي المقترح؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال التوقف عند كل من مصر والسعودية.

٢ - الإطار الإقليمي ومصر والسعودية

لنبدأ أولاً بمصر. مصر ليست بحاجة إلى إقامة الترتيب الإقليمي، فهي أصلاً تتمتع بعلاقة وثيقة مع الأطراف المرشحة للانتماء إليه: مع السعودية والإمارات بسبب الموقف المشترك من حركة الإخوان المسلمين وحاجتها إلى دعمهما المالي؛ مع إسرائيل بسبب معاهدة السلام لسنة ١٩٧٩ وحاجتها إلى التعاون الأمني في سيناء وبشأن قطاع غزة؛ مع الولايات المتحدة بسبب الحاجة إلى المساعدة الأميركية، مع تغاضي إدارة ترامب عن مجريات السياسة الداخلية المصرية. لكن ما يميز مصر من الشركاء الآخرين هو اعتبارها أن الخطر الأمني يكمن في تركيا أكثر منه في إيران.

إزاء هذه البيئة المحيطة بها، لا يبدو أن مصر بحاجة إلى أن تسدد ثمناً جديداً لم تسدده سابقاً في مقابل الحصول على تقدم

في الموضوع الفلسطيني، وفي الوقت نفسه ليس لديها أرصدة تسمح لها بالضغط على إسرائيل والولايات المتحدة في سبيل هذا التقدم. والأداة الرئيسية التي تملكها لتحسين شروط التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي هي الضغط على حركتي "فتح" و"حماس" لإعادة تشكيل ما يشبه سلطة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل إبراز كيان فلسطيني موحد على طاولة المفاوضات، نظراً إلى أن مصلحة مصر كدولة وكنظام تتطلب إلحاق قطاع غزة بالضفة الغربية، وتجنب العودة إلى تولى مسؤولية إدارة القطاع. وفي هذا الصدد، من الممكن أن نلاحظ أن مصر كتفت جهودها التوحيدية للسلطتين بأدق تفصيلاتها (مع قسط من الإكراه) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عندما بدأ إعلان مشروع كوشنير - غرينبلات يقترب من الساعة صفر، ثم خففت من وتيرة تدخلها لإزالة العراقيل أمام المصالحة عندما اتضح أن إعلان المشروع مؤجل بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة دولة إسرائيل. ثانياً السعودية. بالنسبة إلى السعودية، فإن الخطر الأكبر يكمن في إيران وفي إنجازاتها الإقليمية الناتجة من تدخلها في البحرين واليمن والعراق وسورية ولبنان. وكون إسرائيل أيضاً تعتبر أن النفوذ الإيراني في لبنان وسورية وفي البحر الأحمر قبالة ساحل اليمن، يشكل خطراً عليها جعل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يصرح في مقابلة مع مجلة "تايم" الأميركية: "حسناً، يبدو أن لدينا عدواً مشتركاً."١٧ وقد برز في الأعوام الأخيرة تساؤل عن مفاعيل هذا التوافق الظاهر في المصالح، وتحديداً عن إمكان أن يؤدي إلى تطبيع بين البلدين،

القدس الشرقية.^{٢٠} غير أنه لا يسعنا إلا أن نضيف إلى هذا الموقف (أو بالأحرى أن نقارنه بـ) ما صرح به ولي العهد بن سلمان بشأن التبرير الأخلاقي للحل السلمي وللدور السعودي العملي في المسار الذي يؤدي إليه. فبالنسبة إلى التبرير الأخلاقي، ورداً على سؤال غولدرغ عما إذا كان يعتقد أن "للشعب اليهودي الحق في دولة قومية في جزء على الأقل من وطن أجداده"، قال ولي العهد: "أعتقد أن لكل شعب، في أي مكان، الحق في العيش في بلده المسالم. أعتقد أن الفلسطينيين والإسرائيليين لهم الحق في امتلاك أرضهم الخاصة."^{٢١}

أمّا بشأن الدور السعودي في المسار السلمي، فقد كشف محمد بن سلمان عما قاله للرئيس الفلسطيني في أحد اجتماعاته به: "قلنا له إن كل ما تعتقد أنه جيد بالنسبة إليك، سندعمه. أي شيء نسמעه من حلفائنا الأميركيين، سنحاول شرحه وسنحاول دعمه، من أجل أن تتحقق الأمور. لكن إذا كان هذا لا يصلح بالنسبة إليك، فهذا يعني أنه لا يصلح."^{٢٢}

من الممكن أن نستنتج ممّا سبق، ونظراً إلى موقع السعودية في ميزان القوى الإقليمي، وشعورها بالخطر الإيراني وبأولويته، واعتمادها على دعم الولايات المتحدة، أن المملكة ليست في وضع يمكنها من التأثير في الموقف الإسرائيلي أو في الموقف الأميركي من المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي، على الرغم من المصالح الأمنية المشتركة بين الدول الثلاث، ومن العلاقة الوثيقة بين الرياض وإدارة الرئيس ترامب. يبقى أن للسعودية نفوذها المعروف في

وتعاون استراتيجي تجاه إيران بغض النظر عن مآل المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. ومن المفيد هنا أن نورد إجابة محمد بن سلمان عن سؤال طرحه عليه الصحافي الأميركي جيفري غولدرغ ضمن مقابلة معه في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨: "بطبيعة الحال هناك كثير من المصالح التي نتشاركها مع إسرائيل. وإذا كان هناك سلام، فحينها سيكون هناك كثير من المصالح بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ودول كمصر والأردن."^{١٨} يبدو أن ولي العهد السعودي ميّز المصالح المشتركة الراهنة بين السعودية وإسرائيل من تلك التي ستنشأ في حال التوصل إلى سلام فلسطيني - إسرائيلي. وقد تشير الأولى إلى مجالات التشارك غير المرئية، والتي تتعلق أساساً في أيامنا هذه بمواجهة الخطر الإيراني، بينما تتعلق الثانية، وبكل وضوح، بالتطبيع المرئي المستقبلي، كما يتبين من كلام محمد بن سلمان: "سنحاول دعم حل سلمي. وعندما يحدث ذلك، سنقيم، في اليوم التالي بكل تأكيد، علاقات جيدة وطبيعية مع إسرائيل، وهذا سيكون الأفضل للجميع."^{١٩} إذا كان الأمر كذلك، فما هي النظرة السعودية إلى الحل السلمي المنشود؟ ربما من الملائم أن نذكر الموقف السعودي التقليدي الذي كرره الملك سلمان في افتتاح القمة العربية في الظهران ("قمة القدس") في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي أعاد تأكيده وزير الخارجية عادل الجبير في اليوم نفسه، مشدداً على تمسك السعودية بمبادرة السلام العربية كأحد "المرجعيات الأساسية للوصول إلى حل شامل ونهائي للقضية الفلسطينية مبني على حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية على حدود العام ٦٧ وعاصمتها

مناورات المفاوضات الإسرائيلية لإبطال مفعول ما قد يحتوي من بنود لا تعجبهم، كما اعتاد على اختبار المفاوضات الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو. ومن الضروري ربما أن نذكر احتمالاً (ولو ضعيفاً) بأن يُعرب ترامب، المعروف بردّات فعله العفوية المفاجئة، عن استيائه من نتنهاه إذا ما بدا له أن هذا الأخير يخون بمناوراته الثقة الموضوعة في التزاماته تجاهه.

ثانياً، منظمة التحرير الفلسطينية. تجد القيادة الفلسطينية نفسها في مأزق، فهي لا تستطيع الموافقة على إطار تفاوضي إقليمي ملتبس وخالٍ من أي مضمون لأنه يفتح الباب أمام التطبيع العربي - الإسرائيلي من دون أي إنجازات في القضايا التفاوضية، كما أنها لا تستطيع الموافقة على إطار، أكان إقليمياً أم ثنائياً، يتضمن حلولاً للقضايا التفاوضية، لأن هذه الحلول لا بد من أن تنطوي على تنازلات تتعارض مع مطالب الحد الأدنى الفلسطينية، كما حدث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مع مقترحات الرئيس بيل كلينتون، أو في آذار/مارس ٢٠١٤ مع وثيقة جون كيري. وفي الوقت نفسه، فإنها لا تملك أي قدرة لإقناع دول، عربية أو أوروبية أو غيرها، بأن تعمل، ضد مصالحها الذاتية أحياناً، في سبيل عقد مؤتمر دولي لا تتمتع فيه الولايات المتحدة بالرعاية المنفردة.

إن كل ما تملكه القيادة الفلسطينية في المجال الدبلوماسي هو أن ترفض ما يُقترح عليها من تنازلات تمسّ الحقوق الفلسطينية المعترف بها دولياً، وأن تحاول تسجيل بعض الإنجازات الهامشية، مثل الحصول على العضوية في مزيد من المؤسسات الدولية.

النظام العربي، وأن لموقفها من القضايا التفاوضية الفلسطينية - الإسرائيلية تأثيراً ملموساً لدى الطرفين الأردني والفلسطيني. فالأردن، بموقعه الجغرافي في المشرق، وبعده المشترك مع كل من إسرائيل والصفة الغربية، وبدوره في الضفة الغربية وفي الأماكن المقدسة في القدس، لا بد من أن يتلقى بحساسية شديدة أي موقف دبلوماسي جديد إن أتى من إسرائيل أو الولايات المتحدة أو السعودية، وفي هذا الصدد كان واضحاً تخوفه من تهميش دوره بعد إعلان ترامب اعترافه بالقدس عاصمة دولة إسرائيل، وبعد فتور ردّة الفعل العربية، وردّة الفعل السعودية - المصرية بالذات، إزاء الإعلان. أمّا بشأن الطرف الفلسطيني، فعلى الرغم من حاجته إلى دعم السعودية السياسي والمالي، فإن قدرة هذه الأخيرة على التأثير فيه محدودة إذا ما أرادت إقناعه باتخاذ مواقف تفاوضية قد يشعر بأنها تضع شرعيته ووجوده بالذات على المحك.

٣ - الإطار الإقليمي والطرفان الإسرائيلي والفلسطيني

أولاً، إسرائيل. من الواضح أن إسرائيل هي المستفيدة الأولى من المسعى الأميركي لإقامة إطار إقليمي تفاوضي يجمعها مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حال لم ينجح المسعى الأميركي، فيمكنها أن تضع اللوم على الجانب الفلسطيني وأن تستمر في نشاطاتها الاستيطانية. أمّا في حال إعلان الإطار الإقليمي (مع أو من دون الموافقة الفلسطينية)، فمن المرجح أن تنسيق مضمونه بين الإدارة الأميركية ونتنهاه سيكون قد تم قبل الإعلان، وعندها يمكننا الركون إلى

خاتمة

الأوضاع في وحول سورية، وإلى المواجهة الإسرائيلية - الإيرانية التي قد تتطور سريعاً من مواجهة غير مباشرة إلى صدام مباشر. علاوة على ذلك، يمر النظام السياسي الفلسطيني في أدق مراحل. فهناك الانفصال الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والانقسام الذي يُبقي جزءاً من القوى السياسية خارج الإطار الجامع المفترض، أعني منظمة التحرير، وعدم قدرة التنظيمات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير على تجديد قياداتها، وغياب حركات جديدة تبتكر أفكاراً استراتيجية جديدة. إن هذا التحجر الفلسطيني في بيئة عربية ودولية غير مواتية يشكل تهديداً جدياً على المصير الفلسطيني، وما المشروع الأميركي بشأن الإطار التفاوضي إلا عامل واحد من العوامل الضاغطة المؤدية إلى تفاقم أزمة النظام السياسي الفلسطيني. ■

من غير المعروف، عند كتابة هذه السطور، ما إذا كان الثنائي كوشنير - غرينبلات سيعلن مبادرته المتضمنة مبادئ التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي. لقد تأخر الإعلان ربما بسبب قيام الجانب الفلسطيني بقطع اتصالاته الرسمية مع الإدارة الأميركية احتجاجاً على الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة دولة إسرائيل. ومن المحتمل أن يعمل الثنائي على إجراء تعديل هامشي على مبادئ المبادرة إرضاءً للجانب الفلسطيني،^{٢٢} لكن من المستحيل الإلمام بجميع المعطيات التي تتحكم في التوقيت من وجهة نظر إدارة ترامب. ولربما تطراً تطورات قد تخلق معادلات جديدة، وتجعل أي مبادرة يجري بلورتها اليوم غير ذات صلة بالواقع الذي قد يستجد. ويكفي النظر إلى توتر

المصادر

- ١ انظر: "Full Text of John Kerry's Speech on Middle East Peace", *The Times of Israel*, 28 December 2016.
- ٢ Amir Tibon, "Exclusive: Obama's Detailed Plans for Mideast Peace Revealed and How Everything Fell Apart", *Ha'aretz*, 8 June 2017.
- ٣ Ibid.
- ٤ "U.S. President George W. Bush, Letter to Israeli Prime Minister Ariel Sharon on the Disengagement Plan, Washington, 14 April 2004", *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXIII, no. 4 (Summer 2004), pp. 88-90.
- ٥ Tibon, op.cit.
- ٦ Ibid.
- ٧ "U.S. President George W. Bush...", op.cit.

- Tibon, op.cit. ٨
- Ibid. ٩
- “Peace Now’s Annual Settlement Construction Report for 2017”, at: peacenow. ١٠
Org.il/en
- “Statement by President Trump on Jerusalem”, at <https://www.whitehouse.gov/> ١١
- انظر: “الأونروا: قد نعجز عن تقديم خدماتنا لكافة اللاجئين الفلسطينيين في مطلع أيلول”، “الأيام” ١٢
(رام الله)، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- انظر مثلاً قرار الجمعية العامة رقم ٨٠/٧٢ “تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين”، بتاريخ ٧ ١٣
كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.
- “Pres. George W. Bush Policy Statement on the Israeli-Palestinian Peace Process ١٤
and Call for a Fall 2007 Summit, Washington, 16 July 2007”, in *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXVII, no 1 (Autumn 2007), pp. 210-213.
- Barak Ravid, “Kerry Offered Netanyahu Regional Peace Plan in Secret 2016 ١٥
Summit With al-Sissi, King Abdullah”, *Haaretz*, 19 February 2017.
- Barak Ravid, “At Secret Aqaba Summit, Netanyahu Offered Construction Freeze ١٦
Outside Settlement Blocs”, *Haaretz*, 20 February 2017.
- “Crown Prince Mohammed bin Salman Talks to TIME About the Middle East, ١٧
Saudi Arabia’s Plans and President Trump”, *Time*, 5 April 2018.
- Jeffrey Goldberg, “Saudi Crown Prince: Iran’s Supreme Leader ‘Makes Hitler ١٨
Look Good’ ”, *The Atlantic*, 2 April 2018.
- “Crown Prince Mohammed bin Salman Talks to TIME ...”, op.cit. ١٩
- “الجيبين: مبادرة السلام العربية لا تزال قائمة”، “الأيام” (رام الله)، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ٢٠
- Goldberg, op.cit. ٢١
- “Crown Prince Mohammed bin Salman Talks to TIME ...”, op.cit. ٢٢
- “عباس يرفض مبادرة أميركية معدلة”، “الحياة” (لندن)، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ٢٣